

جامعة الجزائر 1
كلية الحقوق

University of Algiers 1
Faculty of Law

مجلة ربحون الأسرية

أكاديمية دولية سداسية محكمة
صادرة عن مخبر قانون الأسرة

Family Research Journal

A biannual international refereed academic journal
Issued by the family law lab

المجلد الثالث، العدد الأول، رمضان 1444 هـ، مارس 2023 م

ردمدا: 2773-3580
رت.م.د.إ: 2773-4463
الإيداع القانوني: 2021/03

ISSN : 2773-3580
E-ISSN : 2773-4463
Legal deposit : 03/2021



جامعة الجزائر 1

كلية الحقوق

مخبر قانون الأسرة

مجلة البحوث الأسرية

دولية سداسية محكمة

أول إصدار لها مارس 2021

ر.د.م.د: 2773-3580

ر.ت.م.د.إ: 2773-4463

الإيداع القانوني: 2021/03

بريد المجلة: REVUELDF@GMAIL.COM

الكهيئة الشرفية للمجلة

- الرئيس الشرفي (مدير الجامعة): أ.د/ فارس مختاري
المدير الشرفي (عميد الكلية): أ.د/ عيسى لعلاوي
المدير العام (مدير المخبر): أ.د/ دلياة فركوس
رئيس تحرير المجلة: أ.د/ جمال عياشي

المكرورون المساهدون

- أ.د/ فركوس دلياة.....جامعة الجزائر 1
أ.د/ عدنان الحجار.....جامعة الإسراء، فلسطين
د. الكوري السالم المختار الحاج.....جامعة قطر
د. نهى قاطرجي.....الإمام الأوزاعي، لبنان
د. عبد الخالق ناجي عبيد...الجامعة العراقية، العراق
د. فتحية حواس.....جامعة الجزائر 1
أ.د/ عبد الله السكاكر.....جامعة القصيم، السعودية
أ.د/ خلوق الآغا...جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن
أ.د/ شيماء عطا الله.....جامعة الزقازيق، مصر
أ.د/ وفاء شيعاوي.....جامعة الجزائر 1
د. عبد الله ترايزون.....جامعة اسطنبول، تركيا
د. زكية غناي.....جامعة بومرداس، الجزائر

المركزون

- أ.د/ خالد عقيلة.....جامعة الجزائر 1
أ.د/ نواراة العشي.....جامعة الجزائر 1
أ.د. فطيمة نساخ.....جامعة الجزائر 1
د. سعاد راحلي.....جامعة الجزائر 1
د. عبد المنعم نعيبي.....جامعة الجزائر 1
د. أم الخير بوقرة.....جامعة الجزائر 1
أ.د/ جمال الديب.....جامعة الجزائر 1
د. آكلي زازون.....جامعة الجزائر 1
د. محمد زيدان.....جامعة الجزائر 1
د. فاطمة عيساوي.....جامعة البويرة
د. راضية أمقران.....جامعة الجزائر 1
أ.د. شهرزاد بوسطلة.....جامعة بسكرة
د. عز الدين بوجلطي.....جامعة الجزائر 1

أمانة المجلة

- د. زينب جبارة.....جامعة الجزائر 1
د. نوي دلال.....جامعة الجزائر 1
د. بوعلام عويس.....جامعة الجزائر 1
د. صفاء بن عاشور.....جامعة الجزائر 1

أنشأ الباحثون القائمون على "مخبر قانون الأسرة" مجلة "البحوث الأسرية" لتكون منبرا علميا متميزا، خادما للمشروع البحثي الذي من أجله أنشئ المخبر، فاسحين المجال أمام الباحثين لاسيما الأكاديميين منهم لنشر بحوثهم النظرية منها والعملية، والتي تتميز بفكر فقهي رزين وأساس علمي متين، سمتها الأولى والأخيرة الاجتهاد بما يخدم الصالح العام للبلاد والعباد، في إطار من الاقتصاد في العبارة وعدم الإطناب فيها حتى تصل الفكرة يسيرة للقارئ الكريم.

هذا، ولا حد لمجالات علمية أو ميادين أكاديمية في نوعية البحوث التي تعتمده الهيئة العلمية القائمة على المجلة قبول نشرها فيها، فكل مجالات الحياة التي ترتبط بالأسرة والأفراد المشككة لها يمكن قبولها انطلاقا من عمومية العنوان المختار، فكل من: الروابط الأسرية، التنظيمات القانونية، التشريعات السماوية، الآراء الفقهية، التطبيقات العملية، الدراسات الإحصائية، الاقتصادية، الاجتماعية، التاريخية، والأخلاقية أو غيرها، يمكن لأي باحث أن يعمل عليها ليكون مقاله صالحا من حيث موضوعه للنشر في هذه المجلة.

كما أنه لا قيد على مواضيع المقالات العلمية ممكنة النشر في المجلة الأكاديمية غير الهوية الوطنية والتي تقوم أصلا على الدين الإسلامي، اللغة الرسمية، مبادئ الثورة التحريرية، فضلا عن الأعراف السائدة والقيم الرائدة للمجتمع الجزائري.

ولأن العلم لا ضابط له إلا الموضوعية فيه والصدق معه وله، فإن أي مقال يتسم بهذه السمات ويلتزم صاحبه بهذه الالتزامات تكون له المشروعية في إدراج بحثه ضمن الفهارس العلمية لمجلة البحوث الأسرية.

وطريق العلم واحد ونتاجه واحد؛ فطريقه السبل الفكرية العقلية الموضوعية، أما نتاجه فحل لإشكالات فكرية ومعوقات عملية، يبسر كل عسير ويُربي كل جدير، وهو السلطان في القرآن، ميراث النبوة فيما نُقل عن النبي العدنان عليه أفضل الصلوات وأزكى السلام.

تهتدي الهيئة العلمية للمجلة الأسرية بعناصر الهوية الوطنية لموضوع كل بحث، لتجسد صمّام أمان يحرس هوية الأوطان العربية الإسلامية، تذود عنها وترد كل فكر مضلل لها، تخدم المجتمعات والأمم على السوية، ولا تفرق بين البحوث ما دامت موضوعية أكاديمية.

وكما لا يخفى، فإن مجالات البحوث الأسرية واسعة جدا، لذلك لزم إحاطتها بسياج من الالتزام بالمناهج العلمية الشكلية والتنسيقية، وسياج آخر من الالتزامات الموضوعية التي لا تغادر في الأساس كل فكرة تخدم وحدة الأوطان واتحاد الشعوب والأمم.

ولأن المجلة لم تنشأ إلا تحت لواء مخبر البحث العلمي لقانون الأسرة الجزائري، فإن من أهم أهدافها العلمية وأغراضها الأكاديمية، تحسين الصياغة القانونية لذات القانون من حيث: المصطلح، شمولية الأحكام، تصنيفتها من كل ما يشوبها أو يعيها، فضلا عن إضافة كل ما يصوّبها ويقوّمها، فيحوّلها من دون إغفال يذكر أو تناقض يحصل.

ولما كان القضاء هو الجهة المخوّلة بالفصل في حل النزاعات القانونية بين أفراد الأسر، فإن غموض النصوص وتناقضها فضلا عن شحّها جعله يتخبط في إشكالات لم يجد لها الحلول المناسبة في الغالب، وهو ما يلزم التوقف معها والتدقيق فيها والنظر في سبل علاجها من خلال التشجيع على استجلاء النقائص القانونية والتوجيه نحو استدراكها بجملة من التعديلات التي تتضمنها المقالات العلمية كاقتراحات، والتي تُعنى المجلة بنشرها مساهمة منها في حل تلك الإشكالات العملية.

ومن هذا المنطلق تكون الغايات العامة أوسع من مجرد العمل على قانون الأسرة الجزائري، أين تسع الأهداف كل تأثير وتأثر في كل حسن ومن كل أحسن، لتكون المجلة بحق رائدة في مجال النظم الأسرية العربية الإسلامية بامتياز واعتزاز.

هذا، والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

شروط النشر

يلتزم صاحب المقال المُراد نشره في مجلة البحوث الأُسريّة بأن يكون بحثه متّسمًا بما

يلي من شروط:

- مندرجا ضمن المجالات التي تُعنى المجلة بالإصدار فيها؛
- محترما كافة قواعد الأمانة العلمية والموضوعية البحثية؛
- أصيلا، لم يتم نشره أو المشاركة الفعلية به في نشاطات علمية سابقة؛
- متّصفا بالعمق والجدية في الطرح؛
- ملتزما بمنهجية بحث منطقية؛
- غير مقتص من بحث علمي سابق؛
- معتمدا قالب المجلة كما هو محدد في الملف المرفق؛
- أن يرسل عبر الوسيلة الإلكترونيّة المحددة.

مع التأكيد على أن أي مقال لا يحترم فيه الباحث الشروط المذكورة سيتم رفضه تلقائيا، وبعد قبول المقال يشترط ملء التعهد التي يتم تحميله من صفحة المجلة في المنصة وإرساله عبر بريد المجلة.

قواعد النشر

تخضع البحوث المرسلة لهيئة تحرير المجلة لقواعد النشر التالية:

- التحكيم من قبل محكمين على الأقل، وذلك قبل النشر؛
- في حال التحفظات يلتزم صاحب المقال برفع التحفظات، أيا كان نوعها؛
- لا يلتفت لأي طلب عدم نشر بعد قبول المقال للنشر؛
- لا يلتزم صاحب المقال بدفع أي مبلغ مالي مقابل نشر مقاله على صفحات المجلة؛
- لا تدفع المجلة مكافآت مالية مقابل نشر البحوث؛
- تملك المجلة حقوق نشر المقال على صفحاتها، ولا يعاد نشر المقال إلا بترخيص من رئاسة تحرير المجلة.

هذا هو العدد التالي من مجلة "البحوث الأسرية" يتقدم به مخبر قانون الأسرة إلى كل من يهتم بمسائل الأحوال الشخصية متخصصين أو عوام، راجين من المولى عز وجل أن تخدم هذه البحوث الأسرة المسلمة والمجتمع الجزائري.

ومجلة البحوث الأسرية، مجلة علمية أكاديمية تهتم بنشر بحوث ودراسات من أساتذة وباحثين من مختلف الجامعات الوطنية والدولية من أجل معالجة قضايا شؤون الأسرة وفق ما يمليه الشارع الحكيم ووفقاً للمبادئ العامة لتشريعها الغراء المنفتحة على دراسة المتغيرات في المجتمع والنظر في كل إشكال صغير أو كبير يطرأ على الأسرة المسلمة وأفرادها نتيجة للتطور العلمي والتكنولوجي والاجتماعي والاقتصادي...؛ وهو ما أحدث قضايا جديدة معروفة في الفقه الإسلامي بـ"النوازل" والتي تحتاج إلى اجتهادات وحلول فقهية وقانونية سواء في جانبها الموضوعي أو في جانبها الإجرائي؛ وذلك فضلاً عن القضايا الاجتهادية الأخرى التي تحتاج إلى معالجة دقيقة سواء تعلق الأمر بانعقاد الزواج وانحلاله أو تعلق بالمواريث أو بالتبرعات.

ويسعى مخبر قانون الأسرة من خلال إنشاء هذه المجلة، لتحقيق عدة أهداف منها:

- نشر العلم والثقافة الشرعية والقانونية في المجال الأسري؛
- السماح للباحثين والأساتذة بنشر اجتهاداتهم وآرائهم حول مختلف المواضيع الأسرية ذات الإشكالية؛
- المساهمة في تقييم الاجتهاد القضائي وتكوين اجتهاد فقهي أصيل مبني على أحكام الشريعة الإسلامية الغراء التي لطالما توصلت إلى معالجة كل الإشكالات المطروحة على المجتمع وعلى الأسرة نتيجة التطورات المعاشية، ومن هذه الأحكام يستمد قانون الأسرة قواعده طبقاً لمادته 222، والتي يستوجب احترامها دون إحداث خلاف أو معارضة.

مديرة مخبر قانون الأسرة

الأستاذة الدكتورّة وبليلة فرّكوس

27-08..... أُسُسُ وَمَقَوِّمَاتُ التَّشْرِيعِ الأُسْرِيِّ فِي الجَزَائِرِ

بقلم الباحث خالد صو، مخبر الشريعة، جامعة الجزائر 1، الجزائر

47-28..... طبيعة الخطبة وعلاقتها بالفاتحة في التشريعات العربية المختلفة.

بقلم الأستاذة الدكتورة شهرزاد بوسطلة، مخبر الحقوق والحريات، جامعة بسكرة، الجزائر

68-48..... مكانة الشهود في عقد الزواج في الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري.

بقلم الباحث بريبر محمد ، مخبر قانون الأسرة، جامعة الجزائر 1، الجزائر

96-69..... القواعد الفقهية المتعلقة بالإرث وتطبيقاتها في قانون الأسرة الجزائري.

بقلم الدكتورة غنية ورتي ، مخبر قانون الأسرة، جامعة الجزائر 1، الجزائر

116-97..... نظرة شرعية في مسألة بنوك الحليب.

بقلم الدكتورة بلغار وفاء ، مخبر قانون الأسرة، جامعة الجزائر 1، الجزائر



الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وعلى الصحابة أجمعين وسلم تسليما كثيرا إلى يوم الدين، وبعد:

تميز العدد الأول من المجلد الثالث من المجلة بالطابعين الفقهي الخالص والقانوني المتميز، كما امتاز بشمولية مجالات البحث فيه، التي ساهم بها السادة الباحثون من أعضاء مخبر قانون الأسرة ومخابر بحث وطنية أخرى بمواضيع فقهية وتطبيقية، ماسا لمجالات بحثية مختلفة وواسعة التأثيرات الاجتماعية بين القانونية منها والشرعية، التي احتوت المجلة في هذا العدد ضمن أوراقها مقالا خاصا جدا وهو المتعلق بمسائل متطورة مرتبطة بما يُصطلح على تسميته ببنوك الحليب، وهو ما يؤشر للعمل الدؤوب الذي يقوم به القائمين على المجلة، وينتهم الصادقة في تطويرها تبعا.

ورغم الظروف التي مر بها العالم، وهي التي تزامنت مع إطلاق أولى أعداد المجلة، إلا أن الهيئة العلمية للمجلة لم تخضع للأزمة الصحية وبقيت دائمة النشاط مستمرة العطاء لبعث هذه المجلة الفنية وجعلها من المجلات العربية الرائدة. وأملنا الدائم والمستمر باستمرار عطاء الباحثين من كل أقطاب العالم خاصة العربي منه لتزويد المجلة بما يليق بها من مواضيع تُثري صفحاتها وتنفع قارئها.

والحمد لله أولا وآخرا وظاهرا وباطنا.

رئيس تحرير المجلة

الأستاذ الدكتور جمال عباسي